«بيت الطاقة»: استقالة وتعيين

أعلنت شركة بيت الطاقة القابضة استقالة كبير المديرين الماليين لدى الشركة باورس كوهينا، على أن يكون آخر يوم عمل في 28 فبراير الجاري، مع تعيين سمير الطويل بديلاً عنه.

ندوة نظمها اتحاد شركات الاستثمار

الرفاعي: عجز الموازنة الجديدة سيكون أكبر من المتوقع

- طفرة البورصة مؤقتة.. وأسعار النفط إلى 20 دولاراً
- السوق حالياً فرصة للمضاربين وليس للمستثمرين
- القطاع المصرفي أقوى بكثير من أي وقت مضى بفضل تعليمات «المركزي»
- وضع الكويت بالنسبة للديون آمن حتى بعد إصدار السندات الدولارية

سالم محمد

قال الرئيس التنفيذي لمركز كورم للدراسات الاستراتيجية طارق الرفاعي ان انتعاشة البورصة مؤقتة وغير مبنية على أسس، سوى تفاؤل المتداولين.

وتوقع الرفاعي خلال ندوة نظمها اتحاد شركات الاستثمار أمس بعنوان «عدم استقرار النظام المالي والأزمات العالمية المقبلة» أن ينتهي هذا الانتعاش قبل نهاية السنة على غرار ما حدث في عام 2013، خصوصاً اذا ما تراجعت أسعار النفط، مبيناً أن السوق حالياً يمثل فرصة للمضاربين وليس للمستثمرين.

ورجح عودة أسعار النفط الى مستوى 20 دولاراً للبرميل خلال عام أو أكثر، منوهاً الى أن سبب صعود النفط لمستويات قياسية كان السماح بالتعامل بالمشتقات على السلع الأساسية، ومن بينها النفط.

وأضاف: مع تطبيق معايير بازل 3 حدث هبوط دراماتيكي في أسعار النفط علماً ان التطبيق الكامل للمعايير سينتهي خلال عام ونصف العام، ما يعني تخفيضا هائلا في استثمارات البنوك العالمية في المشتقات على السلع الأساسية، وتسجيل النفط المزيد من التراجع.

وأكد أن سبب الأزمات العالمية الأساسي هو الديون، وهي مشكلة مازالت قائمة خصوصاً في أوروبا نتيجة ارتفاع معدلات الدين لكثير من البلدان عن حجم الناتج المحلي الاجمالي.

وأضاف أن المخاوف من أزمة جديدة يكون مصدرها الاتحاد الأوروبي أو الصين التي ضخت مئات المليارات للحفاظ على النمو الاقتصادي، ومع ذلك لم تعد الى معدلات النمو الكبيرة التى حققتها في السابق.

ولفت الى ان أزمة ديون اليونان ما زالت مستمرة ولَم تنتهِ بعد، فضلاً عن تداعيات محتملة في توجه فرنسا للانسحاب من الاتحاد الأوروبي بعد الانتخابات المقبلة على غرار بريطانيا.

وأكد ان وضع الكويت بالنسبة للديون آمن حتى بعد إصدار السندات الدولارية، لكن المشكلة تكمن في تأثرها بالأزمات العالمية التي تؤثر بشكل مباشر في الاقتصاد المحلي.

نتائج رئيسية

على صعيد متصل، قال الرفاعي ان الدراسات التي أجراها مركزه بشأن الأزمات المالية وأسواق النفط خلصت الى بعض النتائج الرئيسية منها ما يأتي:

- كانت الحلول المطبقة لإصلاح مشاكل الأزمة الأخيرة غير كافية لمنع حدوثها مرة أخرى، بل على العكس جعلت تلك الحلول والإجراءات المخاطر أكبر مما كانت عليه في عام 2008، وهذا يعني أيضا أن الأزمة المالية المقبلة ستكون أسوأ من سابقتها.
- هناك اعتقاد خاطئ بأن هناك حاجة إلى انخفاض مستويات الديون في الاقتصاد العالمي، لكن في الواقع، الدين هو العمود الفقري للنظام المالي، فالديون الأقل تتسبب في أزمة مالية. وهذا هو السبب الذي يجعل البنوك المركزية من مختلف أنحاء العالم تقوم بشراء كميات قياسية من الديون لدعم الاقتصاد العالمي، دون نجاح يذكر.
- ستبقى أسعار النفط ضعيفة لعدة سنوات أخرى، وفي واقع الأمر، نتوقع ان تستأنف أسعار النفط التراجع نحو 20 دولاراً للبرميل، وهو أكثر انسجاما مع مستويات التداول التاريخي للنفط.

● طارق الرفاعي

الكويت والخليج

وناقش الرفاعي ما يعنيه انخفاض أسعار النفط بالنسبة للكويت وبقية دول مجلس التعاون الخليجي، خاصة أن الكويت قد أعلنت مؤخرا أنها تتوقع عجزاً في الميزانية المقبلة بمقدار 5.2 مليارات دينار ، وذلك وفقاً للأسعار الحالية. ومع ذلك، وإذا كانت توقعات «كورم» صحيحة فسيكون العجز في ميزانية الحكومة أكبر من ذلك بكثير، وكذلك سيزداد عجز الموازنة لدى دول مجلس التعاون الخليجي الأخرى أيضاً.

وبين الرفاعي كيف أن انخفاض أسعار النفط عالمياً يؤثر بشكل مباشر في أسعار العقارات في الكويت وأسعار الأسهم.

البنوك المحلية

وأكد الرفاعي أن نظرته إيجابية للبنوك الكويتية قائلاً ان «القطاع المصرفي الكويتي في وضع أقوى بكثير من أي وقت مضى، وذلك بفضل تنظيم بنك الكويت المركزي، فعلى سبيل المثال وبالنظر إلى البنوك الأوروبية نرى أنها لا تزال حتى اليوم تعاني من الأزمة المالية الأخيرة، فالبنوك الكويتية هي أكثر أمانا من البنوك الأوروبية، والكويتيون أفضل حالاً في التعامل مع القطاع المصرفي في الكويت من أوروبا في هذه المرحلة».

بدورها، قالت مديرة مركز دراسات الاستثمار بالوكالة ومديرة الدعم الفني بالاتحاد فدوى درويش ان «الندوة تأتي في إطار متابعة المركز لكل التطورات على الساحة الاقتصادية والعمل الاستثماري والمالي، وسعياً من الاتحاد لمواكبة الأحداث الاقتصادية المؤثرة في عمل قطاع الاستثمار».

إجمالي العملية حتى إنجازها يستغرق شهوراً طويلة

اجتماعات ماراثونية غداً وبعد غد لإطلاق إجراءات الإصدار السيادي

سالم عبدالغفور

يبدو ان عجلة الإصدار السيادي بالدولار قد تشهد تطورات مفصلية خلال الفترة المقبلة، حيث أفادت مصادر مطلعة أن لجنة إدارة الدين العام ستباشر عقد اجتماعات ماراثونية، مع البنوك المديرة للإصدار ، على مدى يومين (غداً وبعد غد)، بهدف الاتفاق على الخطوط العريضة للطرح، وزيادة سرعة دوران عجلة الإصدار .

وأوضحت المصادر ان الاجتماعات سوف تناقش عدة أمور من بينها ما يلي:-

- إعداد ومراجعة نشرة الإصدار وتوفير ما تحتاج إليه من بيانات مالية، وهو ما قد يتطلب التنسيق مع بنك الكويت المركزي وهيئة الاستثمار والادارة العامة للإحصاء ووزارة التخطيط وغيرها، حيث يجب أن تتضمن نشرة الإصدار معلومات وافية عن المصدر وهدفه من الإصدار.
- الاتفاق على دور كل بنك من البنوك المديرة للإصدار وتوزيع الأسواق المستهدفة على مستوى الدول من ناحية والمؤسسات المالية من ناحية أخرى.
- تحديد قيمة الإصدار والذي يبلغ 3 مليارات دينار «نحو 10 مليارات دولار» في حده الأقصى وفقاً للتصريحات الحكومية الأخيرة، وستكون الخيارات المطروحة ما بين الطرح على دفعات أو دفعة واحدة.
- تحديد مدد الإصدار والتي من المتوقع أن تكون بين 5 و10 سنوات وسط حديث بعدم إمكانية زيادة مدة الإصدار لقيود قانونية.
- العمل على إعداد ملخص نشرة الإصدار وتحديد ممثل الحكومة الذي يخاطب الجهات العالمية باسم الكويت، خصوصاً الصناديق السيادية العالمية باسم الكويت، والذي يفترض أن يكون أحد قيادات وزارة المالية على مستوى الوزير أو وكيل الوزارة أو العضو المنتدب للهيئة العامة للاستثمار.
- تحديد مواعيد بدء الجولات الترويجية أو التسويقية للسندات والتي تتضمن اجتماعات مع المستثمرين حول العالم تمهيداً لمرحلة تلقي رغبات المشاركة وعروض سعر الفائدة التي ترغب في الحصول عليها.

يذكر ان «القبس» كانت قد نشرت منذ أيام أسماء المنسقين العالميين (global coordinators) للإصدار السيادي للكويت بقيمة قد تبلغ نحو 10 مليارات دولار وهم كل من JP Morgan «جي بي مورجان» وCiti bank «سيتي بنك» وHSBC «اتس أس بي سي» ومن المديرين المشتركين (joint book runners) وهم Deutsche Bank «دويتشيه بنك» وNBK Capital «الوطني للاستثمار» وStandard Chartered «ستاندرد تشارترد».

تشمل مجالات التصميم والإعلام والفنون

البنك الدولي: 35 ألف موظف في قطاع الأنشطة الإبداعية بالكويت

أكد البنك الدولي أن الصناعات الإبداعية تكتسب أهمية متزايدة، بوصفها مُحرّكا رئيسيا لخلق فرص العمل والمعرفة والرخاء الاقتصادي، قائلاً إن تقديرات البنك تشير إلى أن الصناعات الإبداعية تساهم بما يصل إلى 7% من إجمالي الناتج المحلي العالمي، ومن المتوقع أن تنمو بمعدل قدره نحو 10% سنويا. فيما ترى المجموعة الاستشارية ماكينزي أن الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المنطقة التي تُحقّق فيها هذه الصناعات أكبر معدل نمو في الوقت الحالي.

ويُقصد بالصناعات الإبداعية، المعروفة أيضا باسم «الاقتصاد الإبداعي» أو «الصناعات الثقافية»، المؤسسات التي تقوم بتسويق الإبداع والتعبير والمهارات، وتشتمل على التصميم والإعلام والفنون.

وأوضح البنك الدولي أنه على الرغم من نقص المبادرات المتاحة للعمل في مجال منشآت الأعمال الصغيرة والمتوسطة، فإن قاعدة الصناعات الإبداعية في الكويت ليست متأخرة كثيراً عن نظيرتها في البلدان المرتفعة الدخل السريعة النمو. ويعمل نحو 35 ألف فرد في هذا القطاع، بينما تبلغ قيمة عائداته من المنتجات ذات القيمة المضافة مئات الملايين من الدنانير. ويجعله هذا واحدا من أكبر القطاعات غير النفطية في الكويت، ما يعادل 24% من قيمة قطاع الصناعات التحويلية غير النفطية، و72% من قطاع خدمات مؤسسات الأعمال.

وتُظهر أبحاث السوق التي أجرتها مجموعة لاتنزيو لحساب الصندوق الوطني الكويتي لرعاية وتنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة أن الصناعات الإبداعية سجّلت بالفعل زيادة كبيرة في حجمها، ما يعادل نحو 1.5 مثل حجم صناعات الأغذية والمشروبات، و5 أمثال حجم صناعة الآلات، و8 أمثال الصناعات البلاستيكية.

كما حدّدت بحوث «لاتنزيو» مواطن القوة في الصناعات الإبداعية بالكويت، وقاعدة بيانات للمشاريع الحيوية، ونقطة تجمع المبدعين، واتجاهات نمو الطلب في الأسواق المحلية والإقليمية، بالإضافة إلى الاهتمام بالإرث الثقافي والإبداعي. ومن مواطن القوة المُتصوَّرة أيضا ما تتميَّز بها الكويت من إمكانات للقطاعات الفرعية القائمة على التصميم والخبرة، وتتركَّز أساسا على الخدمات الإبداعية ووسائل الإعلام.

ويُفتتح في 2017 مركز للصناعات الإبداعية بالكويت لدعم مؤسسات الأعمال في مراحلها الأولى والشركات المبتدئة في دخول السوق، وكذلك في تطوير الأعمال من أجل تحسين ميزتها التنافسية. وقال فيليبو تشيسي من مجموعة لاتنزيو «إنّني أتطلع إلى أن يصبح مركز الصناعات الإبداعية مركز تنسيق لمجتمع المبدعين في الكويت».

وأظهرت بحوث نوعية أُجريت بالاشتراك مع الإدارة المركزية للإحصاء في الكويت أهمية الدعم الحكومي لتطوير الصناعة والاستفادة من الخبرات الدولية.

وترعى الحكومة الكويتية المؤتمر السنوي لمؤسسة نقاط، الذي ركز فيه العرض الإيضاحي في عام 2016 على المنتجات والخدمات الكمالية والقدرات الإبداعية. وكان البنك الدولي أحد شركاء المعرفة في هذا المؤتمر.

«سيرفيس هيرو» يعلن نتائج مؤشره السنوي

تراجع رضا العملاء يهدد نمو الأعمال التجارية في الكويت

أعلن «سيرفس هيرو»، مؤشر رضا العملاء الوحيد في العالم العربي الذي يعتمد على تقييم العملاء بشكل كامل، أن رضا العملاء في الكويت شهد تراجعاً عاماً. جاء هذا الإعلان مع صدور التقرير السنوي لمؤشر رضا العملاء في الكويت، إذ سجّلت نتائج المؤشر لجودة الخدمة في الكويت 75.4 من أصل 100 نقطة كحد أقصى، وهو تراجع بنقطة واحدة بالمقارنة مع تقرير العام الماضي حيث سجّلت الكويت 76.4 نقطة.

ويُعد المؤشر، الذي أُطلق في الكويت في عام 2010 تقييماً سنوياً للعوامل التي تعزز رضا العملاء، ويهدف أيضاً إلى وضع معايير جديدة لخدمة العملاء في المنطقة. ويشمل المؤشر دراسات لتقييم العملاء لخدمات في أكثر من 17 قطاعاً.

وانتزع قطاع المقاهي الصدارة من شركات بيع السيارات الجديدة هذا العام بنتيجة 82.6 من أصل 100 نقطة، بينما حافظت المطاعم غير الرسمية على مرتبتها الثانية مع 80.9 نقطة. أما شركات بيع السيارات التي تصدّرت قائمة القطاعات في العام الماضي، فقد تراجعت من المرتبة الأولى إلى المرتبة الخامسة مسجّلة 77.8 نقطة. ومن بين القطاعات الأخرى التي سجلّت أداءً جيداً محال بيع الملابس، والأثاث المنزلي.

وأظهرت النتائج أيضاً أن توقعات العملاء في الكويت شهدت تراجعاً منذ العام 2014 عندما سجّلت أعلى تقييم مع 82.4 نقطة. ومنذ ذلك انخفض متوسط التوقعات في الكويت إلى 80.1 نقطة في عام 2015، و81.4 نقطة في 2016، وقد انعكس هذا التراجع أيضاً على مستوى الرضا الفعلي لخدمة العملاء. وعلّقت فاتن أبوغزالة، مؤسسة ورئيسة سيرفس هيرو على ذلك قائلة: «كانت توقعات سكان الكويت لخدمة العملاء أعلى في عام 2014، إلا أن مستوى رضاهم الفعلي كان أدنى من توقعاتهم. ومنذ ذلك، خفّض العملاء توقعاتهم. ومع الأسف شهدت خدمة العملاء تراجعاً مستمراً بالتوازي. ونظراً للوضع الاقتصادي، لا يُعدّ ذلك الأمر واعداً بالنسبة لقطاع الأعمال الخاصة في الكويت، فلا بد من رفع مستوى الخدمة في أوقات الأزمات، عوضاً عن خفضها، فلا شك في أن ذلك يهدد نمو الأعمال التجارية في البلاد».

ومع هذه العلامات التحذيرية، دعت أبوغزالة الشركات لاتخاذ خطوة إلى الوراء والنظر في نوعية الخدمات الفردية التي تقدمها، بهدف فهم العملاء بشكل أفضل، ومعرفة ما التغييرات التي يحتاجونها لضمان تلبية مطالب عملائها، وبالتالي الحفاظ على نمو أعمالها. وأضافت: «إن مؤشر سيرفس هيرو لرضا العملاء يدرس عناصر الخدمات المتنوعة التي تقدمها الشركات، بدءاً من لطف الموظفين، وصولاً إلى الثقة، والقيمة مقابل الخدمة، والخدمة الهاتفية وغيرها الكثير. ومن شأن هذه المعلومات أن تسمح للشركات بالتقدم خطوة إلى الأمام والتأكد من أنها تستثمر بينما يمكن أن يضمن تحقيق رضا أفضل للعملاء».

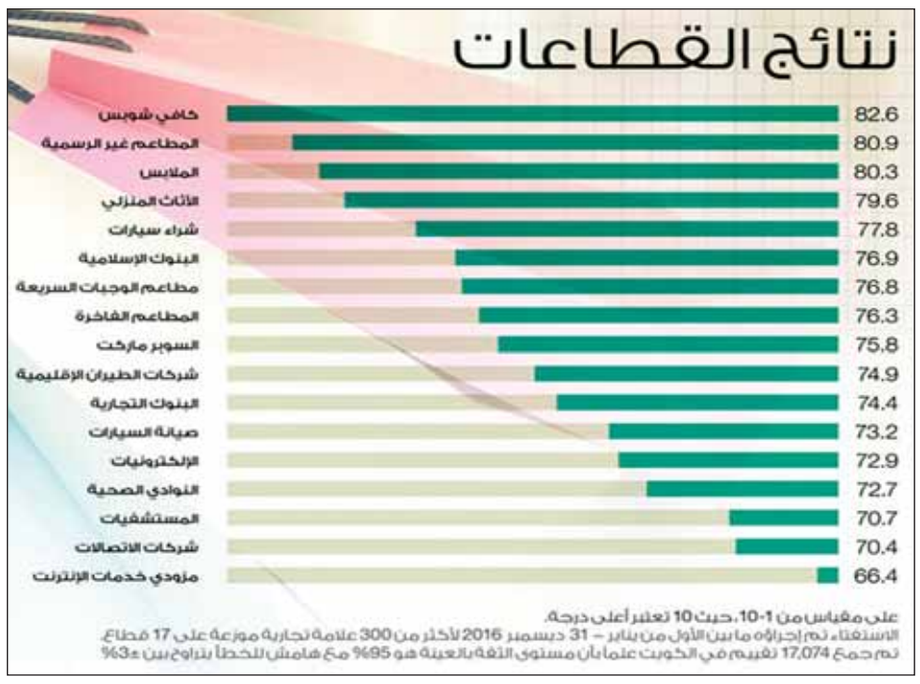

ومن اللافت أن نتائج المؤشر كشفت أيضاً أنه على الرغم من أن المواطنين الكويتيين سجّلوا أعلى نسبة توقعات، إلا أنهم الأقل رضا بشكل عام بالمقارنة مع العرب وغير العرب من سكان الكويت.

إضافة إلى ذلك، لاحظ المؤشر أن حاملي الشهادات الابتدائية هم الأكثر رضا كونهم سجلوا 79.5 نقطة، في حين سجل حاملو الشهادات الثانوية 76.8 نقطة، وحاملو الشهادات الجامعية 75.4 والماجستير والدكتوراه 73.2، وهذا يعني أنه كلما ارتفعت درجة التعليم ازدادت معايير خدمة العملاء التي يتوقعونها !

أما في ما يخص أبعاد الخدمة، فقد حصلت القيمة مقابل الخدمة والخدمة الهاتفية على التقييم الأدنى من قبل المشاركين في المؤشر (72.6 و73.8)، في حين أن سلوك الموظفين والموقع (سهولة الوصول، مواقف السيارات، أوقات الدوام، المظهر) حصلا على أعلى تقييم (77.3 و76.6). ويدلّ ذلك على أنه يجب على الشركات الاستثمار أكثر في نقاط التفاعل، والخدمات الهاتفية لتتناسب مع مستوى الخدمة المقدمة في الموقع.

KIF
الاتحاد الكويتي للتأمين
Kuwait Insurance Federation
دعـــوة
لحضور الجمعية العمومية العادية وإنتخابات عضوية مجلس الإدارة للدورة (٢٠١٧-٢٠٢٠)
بناءاً على قرار مجلس الإدارة باجتماعه بتاريخ ٢٠١٧/٢/١ بالدعوة لعقد اجتماع الجمعية العمومية العادية بتاريخ ٢٠١٧/٣/١٥ والدعوة إلى انتخابات مجلس الإدارة وذلك يوم الأربعاء الموافق ٢٠١٧/٣/١٥ في تمام الساعة العاشرة صباحاً بقاعة الإجتماعات بالدور الأول - مجمع الغوالي (مبنى التأمينات الإجتماعية القديم).
يسر مجلس إدارة الاتحاد الكويتي للتأمين أن يعلن للشركات الأعضاء عن فتح باب الترشح لعضوية مجلس الإدارة للدورة الجديدة (٢٠١٧-٢٠٢٠) وذلك لاختيار ١٠ أعضاء أساسيين وثلاثة أعضاء احتياط.
وفقاً للضوابط والشروط الواردة في النظام الأساسي للاتحاد على أن يبدأ استقبال طلبات الترشيح اعتباراً من تاريخ ٢٠١٧/٢/١٢ ويقفل باب الترشيح بتاريخ ٢٠١٧/٣/٨ وسوف يرفق جدول الأعمال مع كتاب الدعوة.
مجلس الإدارة

للإيـــجـــار أدوار
بالكويت شرق شارع احمد الجابر
تتميز في مواقف ساحات فضاء كبيرة + اطلالة بحرية
تشطيبات عالية الجودة جاهزة يوجد أكثر من ترخيص
96653966